دور المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المرحلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية

الدكتور عبد الرحمن مرعي

قسم المحاسبة

كلية الاقتصاد

جامعة دمشق

الملخص

نتيجة لظهور الشركات المساهمة وانفصال الإدارة عن المالكين، أصبحت المحاسبة مصدرا للمعلومات، مما أوجب على إدارة المنشأة أن تقدم تقارير دورية عن نشاط المنشأة، وتبين أن المعلومات التي يجب أن تحتويها تلك التقارير هي المعلومات التي تؤثر في قرارات مستخدميها، على الرغم من اختلاف نوازعهم تجاه تلك المعلومات، وهذا يحتم على المحاسبين الاهتمام بالتوضع المناسب للمعلومات المحاسبية ضمن مجموعة متعددة من المعلومات وفترة تقديمها.

وحتى تكون المعلومات مفيدة وتؤثر في صنع القرار لا بد أن تتمتع بمجموعة من الخصائص النوعية التي من أهمها خاصية الملاءمة والوثوق- أي أن ترتبط بالهدف أو الغرض المطلوب تحقيقه وإحداث اختلاف في القرار الذي سيتخذ. لذلك لا بد من أن تقدم المعلومات في الوقت المناسب أي قبل أن تفقد مقدرتها في التأثير في القرار.ولما كانت المعلومات التي تقدمها التقارير السنوية تفقد الكثير من هذه الخاصية لأنها ربما تقدم بعد فوات الأوان من حيث التأثير في اتخاذ القرار أو تصحيح الأخطاء.حيث عملت هيئة معايير المحاسبة الدولية على إصدار المعيار الدولي 34 الذي هو تقرير

مالي يحتوي إما على مجموعة كاملة أو مختصرة من البيانات المالية لفترة أقل من السنة المالية الكاملة للمنشأة.

ونظراً للأهمية التي يتمتع بها التقرير المرحلي بالنسبة للمستثمرين والدائنين وإدارة المنشأة، وجد الباحث ضرورة إجراء دراسة أكاديمية تحليلية عملية لهذا التقرير خصوصاً من حيث أسلوب إعداده و زمن إصداره والمعلومات التي يجب أن يحتويها وتأثير تلك المعلومات في مستخدميها، خصوصاً وأنها ليست المعلومات الوحيدة التي تؤثر في اتخاذ القرار. وقد اعتمد الباحث في بحثه على منهجين رئيسين هما المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي وتوصل إلى جملة من النتائج والتوصيات

أهمها:

أن للمعلومات التي تقدمها التقارير المرحلية وبشكل خاص المحاسبية منها دوراً أساسياً في اتخاذ القرارات الاستثمارية حيث تمكن التقارير المرحلية إدارة الشركة من الحصول على المعلومات المهمة والمفيدة في الوقت المناسب عن أداء الشركة، ومن ثمَّ يمكنها من تحديد الانحرافات في الأداء وتحديد الجهات المسؤولة عنها واتخاذ القرار لتصحيحه.

لذا على الجهات المسؤولة إلزام الشركات بإعداد تقارير مالية مرحلية كاملة وليست مختصرة واتباع السياسات المحاسبية نفسها المطبقة في التقرير المالي السنوي عند إعداد التقرير المرحلي.

مقدمة:

تعدُّ التقارير المرحلية مصدراً مهماً آخر للمعلومات نظرا لخاصية الملاءمة والتوقيت المناسب الذي تتمتع به تلك المعلومات بالنسبة للمستثمرين وإدارة المنشأة، حيث تمكنهم من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية ومتابعة تنفيذ الخطط التي وضعوها وتصحيح مسارها في ضوء المتغيرات التي تقدمها التقارير المرحلية عوضا عن الانتظار إلى نهاية العام والاطلاع على المعلومات التي تقدمها التقارير السنوية. فالتقارير المرحلية هي تلك التقارير المالية المرحلية التي تشمل فترة زمنية أقل من عام، قد تكون نصف سنوية أو ربع سنوية. ويحتوي التقرير المالي المرحلي على:

1- إرشادات لعرض وقياس العمليات التي تحصل في المنشأة خلال الدورة.

2- يحدد الحد الأدنى لمحتوى التقرير المالي المرحلي.

3- يضع مبادىء القياس والاعتراف المحاسبي التي يجب اتباعها عند إعداد البيانات المالية المرحلية.

ونظراً لأهمية التقارير المالية المرحلية بالنسبة للمنشأة. والمستثمرين ومن ثمَّ الاقتصاد الوطني عملت هيئة معايير المحاسبة الدولية(IASC)على إصدار المعيار الدولي رقم 34 في شباط 1998 والذي أصبح ساري المفعول على البيانات المالية التي تشمل الدورات ابتداء من الأول من كانون الثاني 1999. في شهر آذار من عام 2000 عُدِّل الملحق C بالمعيار الدولي رقم 40 المتعلق بملكية الاستثمار. في الولايات المتحدة الأمريكية ألزمت هيئة تداول الأوراق المالية والبورصات الشركات المسجلة في البورصة أن تملأ البيان(10Q) والذي تلتزم الشركات بموجبه الإفصاح بشكل ربع سنوي عن بيانات مشابهة لتلك المفصح عنها في التقرير السنوي. كما أنها طلبت من تلك الشركات أن تفصح بملاحظات مرفقة بالقوائم المالية عن معلومات مختارة وبشكل ربع سنوي[1].

وقد عرف المعيار الدولي 34 التقرير المالي المرحلي بأنّه (تقرير مالي يحتوي أما على مجموعة كاملة أو مختصرة من البيانات المالية لفترة أقل من السنة المالية الكاملة للمنشأة[2]).

ونظراً لقصر الفترة الزمنية التي تشملها التقارير المالية المرحلية، فإن هناك اختلافات مهمة في الأسلوب الذي يجب تطبيقه عند إعداد التقرير المالي المرحلي. بمعنى، هل يتم تقديم تقرير مالي مرحلي مختصر يحتوي على العناوين الرئيسية للبيانات المالية ويعالج التقرير المعد عن الفترة

[1] Kieso E.Donald 2002,Intermediat accounting, John Wiley and sons inc, New York, p1396.

[2] Ias 34,interim financial reporting S.HT

المرحلية الفترة التقريرية المرحلية على أنها فترة مستقلة.أم تقديم تقرير مالي مرحلي كامل بحيث تظهر فيه المعلومات وكأنها متممة للبيانات التي يقدمها التقرير المالي السنوي.

وعلى الرغم من أهمية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية المرحلية بالنسبة لمتخذ القرار، إلا أن محدودية المعلومات التي تحتويها التقارير المرحلية وخصوصاً المختصرة منها يجعل إمكانية الاعتماد عليها في التقييم الدقيق للمنشآت الاقتصادية مسألة غير ذات كفاءة.

خاصة إذا علمنا أن هناك معلومات تؤثر في صنع القرار ليس لها علاقة بالبيانات المالية المرحلية ولا السنوية. وعلى الرغم من أن تلك التقارير تقدم الأساس الذي يمكن الاستدلال من خلاله على الأخطاء والتلاعب والاختلاس من قبل مفتشي الحسابات،إلا أنه لا يمكن لمفتشي الحسابات تقديم تقرير تفتيشي كامل عن المرحلة التي أعد عنها التقرير لأن هناك العديد من عناصر التكاليف التي يتم الاعتراف بها كمصروف لكل فترة مرحلية بشكل تقديري كمصروف ضريبة الدخل مثلاً ومكافأة نهاية السنة، أمور كهذه وغيرها لا تسمح لمفتش الحسابات وضع تقرير متكامل عن الوضع المالي للمنشأة لأنها تقديرية، كما أن مفتش الحسابات يحتاج إلى فترة أطول لإعداد تقريره.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في جانبين أساسيين.

الأول: إنّ قرار المستثمر يعتمد على تقديراته للعديد من العناصر التي لا تحتويها التقارير المالية المرحلية وخاصة المعدة وفق الأسلوب المختصر فتقدير مصروف ضريبة الدخل، ومصروف مكافأة نهاية السنة، وتقييم تكلفة البضاعة والمتغيرات التي تطرأ عليها. إن معلومات تقديرية كهذه لا يمكن الاعتماد عليها منفردة في اتخاذ قرار استثماري سليم، لأنها يمكن أن تكون مضللة [3].

الثاني:يتأثر قرار المستثمر في معلومات خارجية تتعلق بالظروف الاقتصادية العامة كإعلان الحكومة عن عجز كبير في الموازنة أو عن عجز في ميزان المدفوعات أو عن رفع أو تخفيض في معدلات الفائدة، تعدُّ هذه المعلومات بالأهمية نفسها بالنسبة للمستثمر في التنبؤ بما ستكون عليه الأرباح التي يتوقع أن تحصل عليها المنشأة والتي تعدُّ محدداً أساسياً للقيمة السوقية للسهم. لا شك أن معلومات كهذه ستنعكس سلباً على قرار المستثمر حتى وإن أعلنت المنشأة عن صافي دخل جيد في تقاريرها

[3] IAS – Definition

المالية السنوية أو المرحلية. لأن أوضاعاً مالية كهذه قد تؤدي إلى انهيار السوق المالي وهذا ما كان أحد الأسباب الرئيسية لأزمة يوم الاثنين الأسود في أمريكا عام 1987 [4].

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث تكمن في أهمية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية المرحلية بالنسبة للمستثمر عند اتخاذ قراره الاستثماري إذ إنّه استنادا إلى هذه المعلومات يتحدد السعر الكفء للأوراق المالية في بورصة الأوراق المالية ومن ثمَّ تنتقل الاستثمارات من قناة استثمارية إلى أخرى، وإذا كانت تلك المعلومات غير كافية يكون السعر غير كفء، ومن ثمَّ فإن الاعتماد عليها يؤدي إلى اتخاذ قرار استثماري غير كفء. لذلك، عمل الباحث من خلال دراسة تحليلية نقدية للمعلومات التي يحتويها التقرير المالي المرحلي ضرورة تسليط الضوء على نقاط الضعف في المعلومات التي يتم نشرها في هذا التقرير وضرورة تلافي ذاك الضعف كلما كان ذلك ممكناً.

هدف البحث:

يهدف الباحث إلى تسليط الضوء على أهم المتغيرات التي تؤثر في القرار الاستثماري ودور المعلومات التي تقدمها التقارير المالية المرحلية وخاصة المحاسبية منها في التأثير في رأي مستخدم تلك المعلومات.كما عمل الباحث على تبيان هل المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المرحلية بمفردها ذات تأثير في قرار المستثمر أم أن هناك معلومات أخرى لا تحتويها التقارير المرحلية لها دور هام عند اتخاذ القرار.

متغيرات الدراسة وفروض البحث:

حدد الباحث من خلال هذا الجزء من البحث المتغيرات الخاضعة للدراسة سواء كانت متغيرات مستقلة أم متغيرات تابعة وطرائق قياس كل منها. كما بين الباحث فروض البحث التي توضح العلاقة المتوقعة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

المتغير التابع: يرى الباحث أن المتغير التابع في هذه الدراسة يمثل القرار الاستثماري للمستثمرين والمقرضين ومتخذي القرارات الاقتصادية، وكيف تتأثر هذه القرارات بالمتغيرات المستقلة المتعلقة بالمعلومات التي تقدمها التقارير المرحلية.

[4] مرعي، عبدالرحمن رسالة دكتوراه – جامعة دمشق-1997 –ص173.

المتغيرات المستقلة: يرى الباحث أن المتغيرات المستقلة هي المتغيرات التي تؤثر في المتغير التابع (القرارات الاستثمارية). ويرى الباحث أن أهم المتغيرات المستقلة تقع ضمن الفرضيات الآتية:

لذلك يمكن صياغة الفرض الذي يعبر عن هذه العلاقة بالشكل الآتي.

الفرض الأول: هناك علاقة طردية بين اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية وبين المعلومات التي توفرها التقارير المالية المرحلية. لما تتمتع به من ملائمة وقابلية للمقارنة.

الفرض الثاني: هناك علاقة طردية بين أداء المنشأة والتنبؤ بمستقبلها والمعلومات التي تظهرها التقارير المرحلية.

الفرض الثالث: هناك علاقة طردية بين اكتشاف الأخطاء والتلاعب والاختلاس من قبل مدققي الحسابات وبين المعلومات التي توفرها التقارير المرحلية.

الفرض الرابع: هناك علاقة عكسية بين تكلفة المعلومات والفائدة المرجوة منها. فكلما كانت تكلفة المعلومات منخفضة كانت الفائدة منها أكبر.

الفرض الخامس: هناك علاقة طردية بين الأهمية المادية للمعلومات وبين عرضها ضمن التقارير المرحلية.

الفرض السادس: هناك علاقة طردية بين أسعار الأسهم وبين المعلومات التي توفرها التقارير المرحلية.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث في إنجازه لبحثه على منهجين أساسيين في إعداد البحث العلمي:

1- **المنهج الاستنباطي: الذي يعتمد على ما كتب في أدبيات المحاسبة عن المعلومات التي تقدمها في مجال القياس والإفصاح المحاسبي ودورها في اتخاذ القرارات الاستثمارية، وعلى إجراء دراسة تحليلية للمعلومات التي يقدمها المعيار الدولي 34 ومدى ملاءمتها لاتخاذ القرارات الاستثمارية.**
2- **المنهج الاستقرائي: الذي يعتمد على إجراء استبيان وزع على خمسين مستجوبا على الشكل الآتي- عشرون من أساتذة قسم المحاسبة جامعة دمشق، عشر من المحاسبين القانونيين في المكاتب المحاسبية في دمشق، عشرة من مديري المحافظ السورية في المصارف التجارية الخاصة والحكومية، عشرة من رجال الأعمال في غرفة صناعة وغرفة تجارة دمشق.**

أهمية المعلومات المحاسبية:

- تعد المحاسبة أحد أهم العلوم الاجتماعية التي تعنى بتحديد وتسجيل الأحداث والعمليات التي تحصل في منشأة ما، وقياس قيم تلك الأحداث على أساس نقدي وتنظيمها في بيانات تحتوي على معلومات مالية ذات قيمة وإيصال تلك المعلومات إلى المهتمين بها من أجل اتخاذ القرارات المناسبة[5]. ولم تصبح المحاسبة في شكلها الحالي كمصدر للمعلومات إلا بعد الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر وظهور الشركات المساهمة، وانفصال الإدارة عن المالكين مما أوجب على إدارة المنشأة أن تقدم تقارير دورية وغير دورية عن نشاطها. لذلك، كان لا بد من تحديد أطر للمعلومات التي يجب أن تحتويها تلك التقارير وتاريخ تقديمها. وقد أثبتت الدراسات أن المعلومات التي يجب الإفصاح عنها هي المعلومات التي تؤثر في محاكمات وقرارات مستخدمي تلك المعلومات. كما أن حجم المعلومات التي تحتويها التقارير المرحلية يرتبط بمدى تأثير تلك المعلومات في الوضع المالي للمنشأة وعملياتها. ويكون للمعلومات أهمية مادية عندما يكون لها تأثير في القرار المتخذ من قبل المستثمرين والدائنين. كما أن طبيعة وحجم المعلومات التي تحتويها التقارير المالية تعكس سلسلة من القرارات والقرارات البديلة تهدف للإفصاح عن تفصيلات كافية عن أمور يمكن أن تغير وتؤثر في قرارات مستخدميها[6]. كما أن البحوث المحاسبية أثبتت أن أسعار السوق للورقة المالية تستجيب في الحقيقة للمعلومات المحاسبية التي تظهر مكونات صافي الدخل.

وأول هذه الدراسات قدمت من قبل Ball and Brown في العام 1968.

في العام نفسه قدم السيد Beaver دراسة عن ردود فعل حجم التداول في الأسبوع الذي يتم الإعلان فيه عن الإيرادات. إلا أن ردود فعل السوق تجاه السعر يمكن أن تكون ذات مدلول أفضل عند اتخاذ القرار من ردود فعل حجم التداول. وفي هذا المجال يقترح السيدان Kim and Verrecchi في العام 1997 أن الحجم أكثر ضجيجا من تغير السعر كمقياس للفوائد التي تقدمها المعلومات التي تحتويها القوائم المالية عند اتخاذ القرار[7]. على أساس من هذه الدراسات يبدو أن المعلومات المحاسبية مفيدة للمستثمرين في مساعدتهم في تقدير القيم والمخاطر المتوقعة لعوائد الأوراق المالية.

ويمكن أن تتأثر ردود فعل السوق (المترجمة بالأسعار) هذه حسب الظواهر الآتية:

---

[5] Hobbs, James B.1998 "Financial accounting"P5, Sowth western publishing co. Cincinnati Ohio.

[6] Kieso ,Donald E.2001 intermediate accounting P1396,John Willy and sons,inc New York.

[7] Scott, Willmar. Financial accounting theory, second edition, 2000, P139, Prentice Hall, New Jersey.

1- إنَّ نظرية كفاءة السوق تشير إلى أن السوق سيستجيب بشكل سريع للمعلومات الجديدة. نتيجة لذلك، يجب أن تعلم متى تصبح المعلومات التي تحتويها القوائم المالية منشورة للعموم أول مرة. إذا تفحص الباحث أثر الحجم أو السعر حتى بعد أيام قليلة، يمكن أن لا يجد أي أثر على الرغم من أن الأثر قد حدث.

2- إن الأخبار الجيدة أو السيئة التي تحتويها تقارير صافي الدخل غالبا ما تقيّم بالاستناد إلى توقعات المستثمرين. ويمكن الحديث عن توقعات المستثمرين ضمن الأطر الآتية[8]:

أ- مستثمرون يحملون رأياً مسبقاً عن العوائد والمخاطر المتوقعة لأسهم الشركة. وتستند توقعاتهم إلى المعلومات المتوفرة والمتاحة للعموم، بما فيها أسعار السوق إلى ما قبل الإعلان عن صافي الدخل الجديد. حتى وإن كان رأي هؤلاء المستثمرين يستند إلى المعلومات العامة المتوافرة، إلا أن هذه الآراء لن تكون واحدة،لأن حجم المعلومات التي يحصل عليها المستثمرون مختلفة كما أن مقدرة المستثمرين على تفسيرها مختلفة أيضا.

ب- عند الإعلان عن صافي دخل العام، يقرر بعض المستثمرين الحصول على معلومات أكثر، من خلال تحليل أرقام الدخل. إذا كان الدخل مرتفعاً أو أعلى من توقعات المستثمرين يمكن أن يكون في ذلك أخبار جيدة، ومن ثمَّ يغير المستثمرون رأيهم بشكل أفضل عن القوة الإيرادية والعوائد. أما بالنسبة لمستثمرين آخرين والذين هم في الأساس يحملون توقعات عالية جداً عن صافي الدخل الجاري، يمكن أن يفسروا صافي الدخل الحالي نفسه على أنه رقم سيئ.

ج- المستثمرون الذين أعادوا النظر في قراراهم عن ربحية المنشأة المستقبلية وعوائدها بشكل أفضل سوف يتجهون لشراء أسهم المنشأة حسب سعر السوق الجاري. والعكس صحيح بالنسبة للمستثمرين الذين أعادوا النظر في آرائهم بشكل سلبي.

د -سوف نتوقع أن نجد زيادة في حجم تداول الأسهم عندما تعلن الشركة عن صافي دخلها. الأبعد من ذلك أن حجم التداول سيكون أكبر،وهذا الحجم الأكبر يعود إلى الآراء المسبقة للمستثمرين ولتفسيراتهم للمعلومات المالية الحالية.

3- إن هناك دائما العديد من الأحداث التي تؤثر في أسعار وحجم تداول أسهم المنشأة. ذلك يعني أنه يصعب إيجاد ردود فعل السوق الناتجة عن صافي الدخل المعلن لأن حجم التداول والأسعار

[8] IPID

يكونان قد تأثرا بمعلومات أخرى - كالسياسات المالية والنقدية للدولة وتحليلات المحللين الماليين - بالإضافة إلى المعلومات التي تحتويها مكونات صافي الدخل.

وهكذا، نرى أن لمستخدمي المعلومات المحاسبية نوازعَ واتجاهات مختلفة تتأثر بعوامل متعددة ومتنوعة، لذلك، يمكن القول: إنَّ المعلومات التي تكون مناسبة لمجموعة المستثمرين، مثلاً قد لا تكون كذلك بالنسبة لمجموعة المقرضين.

وهكذا، يمكن القول: إنَّ تحديد المعلومات المحاسبية المناسبة لمجموعة معينة ينطلق من تحقيق التوازن بين الاهتمامات المختلفة للمجموعات المختلفة المهتمة بتلك المعلومات، وهذا يحتم على المحاسبين الاهتمام بالتوضع المناسب للمعلومات المحاسبية بين مجموعات متعددة من المعلومات[9].

ضمن هذا الإطار يمكن القول أن المعلومات التي تحتويها البيانات المالية يمكن أن تكون أداة محرضة تستخدم لتحفز بعض الناس على القيام بتصرفات معينة خصوصاً صانعي القرار من مستثمرين ومقرضين[10].

وحتى تكون المعلومات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية مفيدة لا بد أن تمتاز بخصائص نوعية محددة أهمها[11]:

أ- الملاءمة والوثوق.

لكي تكون المعلومات ملائمة لا بد أن ترتبط بالهدف أو الغرض المطلوب تحقيقه، وتحدث اختلافاً في القرار الذي سيتخذه المهتم في تلك المعلومات. وهكذا كلما كانت المعلومات تتمتع بالملاءمة والوثوق والقابلية للمقارنة والتحقق وعدم التحيز كانت أقدر على منح مستخدميها الثقة والأمان في أن قرارهم الاستثماري سليم ومبني على أسس علمية. على اعتبار أن أسعار الأسهم في بورصة الأوراق المالية تتحدد بشكل أساسي حسب المعلومات المتوافرة عن المنشأة صاحبة تلك المعلومات ومدى ملاءمتها وتوقيتها المناسب، ولما كانت المعلومات التي توافرها التقارير المالية السنوية لا تقدم في الوقت الملائم والزمن المناسب مما يفقدها خاصية الملاءمة والوثوق كان لا بد من الاعتماد على المعلومات التي توفرها التقارير المرحلية في تحقيق السعر الكفء (المناسب) للأوراق المالية

[9] Bedford, Norton M., 1998 Extension in accounting disclosure, printice Hall inc, New Jersey

[10] IPID

[11] IASB. Framework (pf13-f18).

المدرجة في البورصة. ولكي تكون المعلومات ملائمة يجب أن تتوافر فيها الخصائص الفرعية الآتية[12]:

1- التوقيت المناسب: أن تكون المعلومات بمتناول صانع القرار قبل أن تفقد مقدرتها في التأثير في القرار.

2- القدرة التنبؤية: لأنّ مستخدم المعلومات المحاسبية يمارس نوعا من التنبؤ عند اتخاذه لقراره لذلك فإن المعلومات المحاسبية التي تكون لها أكبر قدرة تنبؤية هي أكثر ملاءمة لمستخدمي المعلومات.

3- التغذية المرتدة: مقدرة المعلومات التي توفرها نظم المعلومات المحاسبية على تصحيح التوقعات السابقة، وذلك بمقارنة نتائج التنفيذ الفعلي والنتائج المخططة لاتخاذ الإجراءات المصححة.

ب-الوثوق:

والمقصود بها أن تكون المعلومات المحاسبية خالية من الأخطاء والتحيز، ومن ثمَّ فإن مستخدم المعلومات المحاسبية يصبح واثقاً منها ويستطيع الاعتماد عليها ويتحقق ذلك من خلال توافر الخصائص الآتية:

1- القابلية للتحقق،أي أنه إذا قام أشخاص مؤهلون بفحص البيانات نفسها أو السجلات فإنهم يتوصلون إلى نتائج متطابقة، ويسمح ببعض الاختلاف في حدود معقولة. ذلك يعني أن المعلومات يجب أن تكون خالية من التحيز والأخطاء.

2-عدم التحيز أي أن المعلومات حيادية وليست مختارة أو مجهزة أو وضعت لتخدم أحد المستخدمين المفضلين على المستخدمين الآخرين.

ج- الصدق أو الأمانة في عرض المعلومات المحاسبية:

حتى تكون المعلومات مقدمة بشكل صادق يجب إما أن تصور الأحداث والعمليات التي تحصل بمحتواها الصادق أو يمكن أن تصور تلك الأحداث بشكل معقول. ذلك يعني أن الميزانية يجب أن تعكس وبشكل صادق جميع العمليات والأحداث التي تخلق الأصول،الالتزامات، وحقوق ملكية المنشأة بتاريخ التقرير عنها والتي تحقق متطلبات الاعتراف المحاسبي.

[12] War field,Terry D. 2002 Intermediate Accounting ,John Willey And Sons inco, printed in the United State of America

د - القابلية للمقارنة:

إمكانية مقارنة المعلومات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية مع المنشآت المماثلة ومع الفترات المالية المختلفة للمنشأة نفسها. علماً أن لمبدأ الثبات في استخدام السياسات والإجراءات المحاسبية من دورة إلى أخرى أثراً كبيراً في كفاءة خاصية قابلية المقارنة.

هـ - التكلفة والمنافع وخاصية الأهمية النسبية:

1- التكلفة والمنافع: وتعني الموازنة بين تكلفة الحصول على المعلومات والمنفعة التي سوف تعود على المنشأة من تلك المعلومات. إن حجم المعلومات التي يجب أن تحتويها التقارير المرحلية يعتمد على تكلفة الحصول عليها والمنفعة التي ستعود على المنشأة من تلك المعلومات. أي يجب إنتاج المعلومات إلى الحد الذي تتساوى فيه تكلفة إنتاجها مع المنفعة المرجوة من تلك المعلومات. من خلال هذه الخاصية يتمكن المحاسب من قياس كفاءة نظم المعلومات وفعاليتها، ومن ثمَّ اختيار النظام الذي يوفر المعلومات بتكلفة أقل، وضرورية للمستخدم لأنها تساعده في أن يوازن بين تكلفة الحصول على مستوى معين من المعلومات وبين المنفعة المتوقعة من استخدامه لذلك المستوى من المعلومات[13].

2- الأهمية النسبية: تعدُّ للمعلومات أهمية نسبية(مادية)إذا كان لها تأثير في القرار المتخذ من قبل الدائنين أو المستثمرين. تظهر أهمية هذه الخاصية إذا علمنا أنه بغيابها سيتم عرض المعلومات بشكل تفصيلي وسيتم الخلط بين المعلومات المهمة وغير المهمة والتي يمكن أن تؤدي إلى:

آ- إرباك المستخدم العادي بسبب عدم استطاعته التميز بين المعلومات المهمة وغير المهمة.

ب- صعوبة أداء المحلل المالي لوظيفته وحاجته إلى إعادة تجميع بعض العناصر بهدف تكوين مجموعات ذات معنى في التحليل.

ج- عدم قدرة الإدارة على القيام بعملها بسبب عدم وضوح المعلومات الجوهرية.

د- احتياج مدقق الحسابات إلى مدة أطول لتنفيذ مهمته. إن مراجعة تلك البيانات من قبل مدقق الحسابات يجعل من الممكن اكتشاف التلاعب والاختلاس والأخطاء التي حدثت خلال فترة قصيرة ومعالجتها وبذلك يصبح من الممكن تلافيها دون أن تتأثر المنشأة بشكل كبير على الرغم من أن المعيار لم يلزم المدقق إلا بمراجعة تلك البيانات وليس تدقيقها.

Weygandt , Jerry J> 2002 , intermediate accounting ,

[13],John Willey And Sons inco, printed in the United State of America

هـ- القابلية للفهم:

حتى يتحقق للمعلومات المحاسبية الاستجابة المطلوبة، يجب أن تُقَدَّم في شكل وبطريقة يمكن للمستفيد منها أن يستخدمها بسهولة لا أن تكون مجرد توصيل أرقام وعبارات عن نشاط المنشأة، ذلك أن المعلومات التي تأخذ شكلاً غير مألوف يكون احتمال تجاهلها أو عدم إمكانية ترجمتها إلى معنى مفهوم كبيراً.

مما لا شك فيه ومن خلال ما تقدم من عرض للخصائص النوعية للمعلومات، نجد أن للمعلومات التي تقدمها التقارير المالية (المحاسبية وغير المحاسبية) علاقة وارتباطاً كبيراً في اتخاذ القرارات الاستثمارية وخصوصاً عندما تقدم هذه المعلومات خلال فترات دورية متقاربة خلال العام المالي للمنشأة، ويرى الباحث أن الاهتمام في التقارير المالية المرحلية يرجع إلى مايأتي:

1- **حاجة المستثمرين والدائنين ومتخذي القرارات الاقتصادية للحصول على معلومات في الوقت المناسب عن المركز المالي للمنشأة ونتيجة نشاط كل فترة مالية قصيرة(من 3-6أشهر) عوضاً عن الانتظار إلى نهاية السنة المالية للحصول على هذه المعلومات من أجل اتخاذ القرارات الاستثمارية اللازمة.**

2- **تمكن التقارير المرحلية إدارة المنشأة من الحصول على معلومات مهمة وفي الوقت المناسب وبشكل متكرر عن أداء المنشأة، ومن ثمَّ يمكنها من تحديد الانحرافات في الأداء عن طريق مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المخطط بشكل دوري واتخاذ القرارات اللازمة لتعديله وتحديد الجهات المسؤولة عن الانحرافات.**

3- **تزود التقارير المرحلية المساهمين والإدارة ومستخدمي القوائم المالية بمعلومات عن التغيرات في حجم واتجاه إيرادات المنشأة وتدفقاتها النقدية واستخدامها للأصول المقترحة وكذلك مركزها المالي.**

4- **توفّر المعلومات التي تقدمها التقارير المرحلية الأساس الصحيح للاستثمار في البورصة بحيث تقدم تلك التقارير المعلومات عن الوضع المالي الصحيح للمنشأة، ومن ثمَّ تمكن المستثمرين من اتخاذ القرار المناسب وتحقق السعر الكفء للورقة المالية حيث أن تلك المعلومات متاحة للجميع.**

5- **إن مراجعة هذه القوائم من قبل مدققي الحسابات يجعل من الممكن اكتشاف التلاعب والاختلاسات والأخطاء التي حدثت خلال فترة قصيرة ومعالجتها. وبذلك يصبح من الممكن تلافيها دون أن تتأثر المنشأة بشكل كبير جراء تلك الممارسات.**

دراسة تحليلية للمعيار الدولي 34:

لم يحدد المعيار الدولي 34 الطريقة التي على الشركات اتباعها عند إعداد التقرير المالي المرحلي مفضلا أن يضع حدودا رئيسية أو توصيات يتم اتباعها في إعداد التقارير المرحلية. كما أن المعيار ترك للحكومات والمنظمات المهنية (المحاسبية) وهيئات سوق الأوراق المالية تحديد الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية و التي عليها الالتزام بنشر تقارير مرحلية أو عدد مرات نشر هذه التقارير[14].

مع العلم أن المعيار يشجع الشركات العامة على الالتزام بمبادىء الاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي الموضوعة من قبل هذا المعيار وبشكل خاص شجع المعيار تلك الشركات على[15]:

أ- تقديم تقرير مالي مرحلي على الأقل في نهاية النصف الأول من العام المالي للشركة.

ب- أن يكون تقريرها المالي المرحلي متوافراً خلال فترة لا تزيد على ستين يوماً بعد نهاية الفترة.

ج- حدد المعيار الدولي أحد أسلوبين لإعداد التقرير المالي المرحلي دون تفضيل أحدهما على الآخر[16] .

الأول- مجموعة من القوائم المالية المختصرة، وذلك مراعاة للزمن والتكلفة وعدم تكرار المعلومات التي تم التقرير عنها سابقاً. يمكن للشركة أن تقدم معلومات أقل بتواريخ إعداد التقرير المرحلي من المعلومات المقدمة في قوائمها المالية السنوية. إذ إنَّ المقصود بالتقرير المالي المرحلي هو إجراء تحديث لآخر مجموعة من القوائم المالية السنوية. لذلك، فهو يركز على نشاطات وأحداث وحالات جديدة دون تكرار معلومات كانت قد قدمت سابقا.عند إصدار الشركة مجموعة من القوائم المالية المختصرة، يجب أن تحتوي هذه القوائم المالية في حدها الأدنى على كل واحد من العناوين والمجاميع الفرعية التي كانت موجودة في أحدث قوائم مالية سنوية مع ملاحظات توضيحية مختارة كما هو مطلوب بموجب هذا المعيار. كما أنه يجب إضافة بنود أو ملاحظات إذا كان حذفها سيؤدي إلى جعل القوائم المالية المرحلية مضللة. وهكذا، يجب التعامل مع التقرير المالي المرحلي وكأنه فترة محاسبية مستقلة، ومن ثمَّ يجب أن تعالج المقدمات والمستحقات حسب الأسس المحاسبية المتبعة في

[14] IAS Plus International Accounting Standard IAS34

[15] Statement of Standard Accounting practice interim financial report. P. 1 of 5 >

[16] IAS Definition

التقارير السنوية. لذلك، يجب التقرير عن العمليات المحاسبية حين حدوثها، كما أن الاعتراف بالنفقات يجب ألا يتغير مع تغير الفترة الزمنية التي يشملها التقرير.

الثاني- مجموعة كاملة من القوائم المالية(كما هي في المعيار الدولي رقم(1) للفترة المرحلية. حيث ينظر إلى التقرير المرحلي على أنه جزء متمم للتقرير السنوي، ذلك أن المقدمات والمستحقات يجب أن تأخذ بالحسبان ما الذي سيحصل على مستوى العام كله. ذلك يعني، أنه يربط الإيرادات والنفقات المرحلية بالإيرادات والنفقات المتوقعة للفترة التقريرية السنوية. بموجب هذا الأسلوب يتم تخصيص المصاريف المقدرة لأجزاء السنة على أساس حجم المبيعات أو على أساس بعض النشاطات الأخرى.

من خلال دراسة تحليلية متأنية للمعيار أرى أن تشمل القوائم المالية المرحلية سواء كانت مختصرة أم كاملة الفقرات الآتية:

- ميزانية عمومية في نهاية الفترة المرحلية الجارية، وميزانية عمومية مقارنة كما هي في نهاية السنة المالية السابقة لها مباشرة.
- قائمة دخل للفترة المرحلية الجارية وتراكميا للعام المالي الجاري حتى تاريخه مع قائمة دخل مقارنة للفترات المرحلية المقابلة للسنة المالية السابقة لها مباشرة.
- قائمة تظهر التغيرات في حقوق الملكية وتراكميا للعام المالي الجاري حتى تاريخه مقارنة مع الفترة نفسها لتاريخه من السنة السابقة.
- قائمة تدفقات نقدية وتراكميا للعام المالي الحالي حتى تاريخه مقارنة مع الفترة نفسها حتى تاريخه للعام المالي السابق لها مباشرة.

ينظر إلى الملاحظات في التقارير المالية المرحلية على أنها تحديث لآخر تقرير مالي سنوي أمثلة على تلك الملاحظات الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية، وبشكل موسمي أو فصلي، والتغير في التقديرات، والتغير في الملكية والمديونية، وتوزيع الأرباح، وإيرادات الأقسام ونتائج أعمالها، وأحداث تحصل بعد تاريخ إعداد الميزانية، شراء وبيع الفروع والاستثمارات طويلة الأجل، والعمليات غير المستمرة، والتغيرات في الالتزامات الطارئة، والأصول الطارئة[17].

يرى الباحث أنه على الرغم من أنه ليس لهيئة معايير المحاسبة الدولية قوة الحكومات، وهيئات الأوراق المالية، والبورصات،إلا أن لها مركز قيادة موثوقاً به في وضع المعايير المحاسبية الدولية. لذلك، أرى أن على المعيار أن يشجع في الفقرة 2(A) الشركات على إعداد التقارير بشكل فصلي.

[17] American institute of certified public accountants 9 htm. 31/8/15.

وعلى اعتبار أنه لا توجد سوق للأوراق المالية في سورية فإن إمكانية الدراسة الفعلية على الشركات المساهمة غير ممكنة لذلك اكتفى الباحث بالدراسات الأكاديمية عن المعيار وبالاستبيان الذي وُزِّع على مجتمع الدراسة المذكور.

لأنَّ أسعار الأوراق المالية تعكس توقعات عن التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، ومن ثمَّ يجب أن تستند هذه التوقعات إلى تقديرات دقيقة لأداء المنشأة وأعمالها. لذلك، فإن متطلبات التقرير الفصلية تضمن أن ردود فعل السوق هي استجابة للمعلومات الحديثة التي تضمنها التقارير المرحلية.

أما بالنسبة للفقرة الثالثة من المعيار فأرى أن IASC تهدف إلى الإعلان عن أن البيانات المالية السنوية لا تعدُّ منسجمة مع المعايير المحاسبة الدولية إلا إذا كانت التقارير المالية المرحلية منسجمة (متوافقة) مع المعيار الدولي 34.

بموجب هذه الحالة، فإن الالتزام بالمعيار 34 لن يكون اختيارياً. فضلاً عن ذلك، فإن مصداقية التقارير المالية السنوية سوف تعزز من خلال عملية إعداد التقارير المرحلية بموجب المعيار 34.

بالنسبة لما ورد في (الفقرة الرابعة 20) من أن التقرير المالي المرحلي يجب أن يتضمن قوائم مالية مختصرة وإفصاحات بملاحظات مختارة وليس عناصرَ مختارة من البيانات المالية. بالتفصيل كما هي في البيانات المالية السنوية تظهر هذه الفقرة أنه بغض النظر عن طول الفترة التقريرية، فإن بعض عناصر الإيرادات أو النفقات يجب أن تكون موجودة في عملية تحديد صافي الربح أو الخسارة على الرغم من أن العملية المقصودة غير كاملة بعد بتاريخ إعداد التقرير كما هو الأمر فيما يتعلق بتقدير ضريبة الدخل. لذلك أرى أن تقوم الشركات بإعداد مجموعة كاملة من البيانات المالية على أساس مرحلي وتوضح المبررات الكافية لتضمينها في التقارير المختصرة. كما أن على المعيار عدم تحديد مستوى الدرجة التي يجب أن يتم اختصار التقارير المرحلية إليها. ولذلك، أرى أن ما جاء في الفقرة السادسة من المعيار (لا شيء في هذا المعيار يهدف إلى منع أو عدم تشجيع المنشأة من إصدار تقارير مالية كاملة وليس تقارير مالية مختصرة) أمر ايجابي. على اعتبار أن البيانات المختصرة تعدُّ بيانات كاملة، وعلى اعتبار أن العديد من البيانات توزع الآن إلكترونياً، فإننا نتساءل: هل البيانات المختصرة توفر وقتاً أو نقوداً؟ لذلك أرى أن يتم نشر البيانات المالية المرحلية الكاملة لأنها تقدم معلومات أفضل لمتخذي القرار.

- الفقرات 16-20 في التقرير المرحلي تتحدث عن أن الملاحظات الواردة في أحدث تقرير مالي سنوي لا تحتاج إلى تحديث في التقرير المالي المرحلي، إنما الملاحظات الواردة في التقرير المالي

المرحلي يجب أن تتضمن توضيحات عن أحداث وتغيرات تعدُّ مهمة لفهم التغيرات في الوضع المالي وأداء المنشأة منذ آخر تقرير مالي سنوي.[18]

لا شك أن على البيانات المالية المرحلية أن توضح أحداثاً وتغيرات مهمة. بالإضافة إلى أن البيانات المالية المرحلية يجب أن تكون مرجعاً لأحدث حواشي أو هوامش للبيانات المالية السنوية وتجديد أي ملاحظات تكون قد تغيرت بشكل كبير.

تناولت الفقرة 24 من المعيار الدولي 34 البيانات اللازم تقديمها بموجب المعيار هي بيانات مختصرة لكل من الميزانية العمومية، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغير في حقوق الملكية.

إنني أرى أن يتضمن التقرير المالي المرحلي معلومات قابلة للمقارنة، متميزة وتراكمية. كما أن التقارير الربعية تعزز التحليل المالي عندما تقدم المنشآت أعمالها عند حدوثها وتقدم معلومات مقارنة في تقاريرها المرحلية لأن المعلومات المرحلية والمقارنة تسمح بكشف الشذوذات الفصلية بسهولة وتجعل مقدرة الشركة على التلاعب ضعيفة.

الفقرة 26 من المعيار تنص أنه على المنشأة تطبيق السياسات المحاسبية نفسها التي طبقتها عند إعداد أحدث بياناتها المالية. إن تكرار إعداد التقارير المالية المرحلية(سنوية، نصف سنوية، أو فصلية) يجب ألا يؤثر في قياس نتائج المنشأة السنوية.

وحتى تحقق المنشأة ذلك الهدف، يتم القياس لأغراض التقرير المرحلي على أساس السنة وحتى تاريخه وذلك وفق ما يأتي[19]**:**

منشأة تنشر تقارير مالية مرحلية فصلية.تنتهي سنتها المالية في 31كانون الأول 2004 وتقوم المنشأة بعرض البيانات المالية الآتية (مختصرة أم كاملة) في تقريرها المالي الفصلي في 30 حزيران 2004.

الميزانية العمومية في	**30حزيران 2004**	**31كانون أول2003**
قائمة الدخل		
6 شهور تنتهي في	**30حزيران 2004**	**30حزيران 2003**
3 شهور تنتهي في	**30حزيران 2004**	**30حزيران 2003**
قائمة التدفقات النقدية		

[18] file: /D/Ruba/ American institute of certified public Accountant 9. HTM: 13/08/15

[19] IASC 34

6 شهور تنتهي في	30حزيران 2004	30حزيران 2003

بيان التغير في حقوق المساهمين

6 شهور تنتهي في	30حزيران 2004	30حزيران 2003

وهذا يمكن الاستدلال عليه من الفقرة 28 والتي فسرت في الفقرة 29. كما يمكن الاستدلال من كلتا الفقرتين على أن المعيار قد شجع على تبني الطريقة المختصرة كطريقة أساسية عند إعداد التقارير المالية المرحلية، في حين يتم الاعتراف ببنود محددة كضريبة الدخل مثلا بشكل سنوي حتى يتم تقييمها بشكل مناسب للتقارير المرحلية أي استخدام الطريقة المكملة. إذ إنَّ الفقرة 28 تتعلق باستخدام السياسات المحاسبية نفسها في التقارير المالية المرحلية كما هي مطبقة في أحدث بياناتها السنوية. وقد فسر المعيار هذه المسألة في الفقرة 29 والتي توحي بأن قياسات الفترة المرحلية تتم كما لو أن كل فترة مرحلية تقف وحيدة كفترة تقريرية مستقلة وهذا يعني اتباع الطريقة المنفصلة في إعداد التقارير المالية المرحلية كما أن الفقرات 31،32،33، تؤيد هذا التفسير. إلا أن التوصية الثانية من الفقرة 28 والتي فسرت أيضاً في الفقرة 29 (التي أكدت أن عدد مرات إصدار تقارير المنشأة يجب ألا يؤثر في قياس نتائجها السنوية)[20].

تعني أن الفترة المرحلية هي جزء من سنة مالية أكبر والذي يفهم منه أنها الطريقة المكملة، إن القياس على أساس السنة حتى تاريخه يمكن أن تتطلب تغييراً في تقدير المبالغ المقرر عنها في دورات مرحلية سابقة للعام المالي الجاري. إلا أن مبادىء الاعتراف بالأصول، والالتزامات، والدخل، والنفقات للفترات المرحلية هي نفسها كما في البيانات المالية السنوية.

حسب الفقرة 30 يتم الاعتراف بمصروف ضريبة الدخل في كل مرحلة بالاستناد إلى أفضل تقرير للوسطي المرجح لمعدل ضريبة الدخل المتوقع للعام المالي كاملاً. المبالغ المستحقة كمصروف ضريبة دخل في فترة مرحلية واحدة يمكن أن تحتاج إلى تعديل في فترة مرحلية تالية للعام المالي إذا تغير تقرير معدل ضريبة الدخل السنوي، حسب الملحق 2 من المعيار الدولي 34 والذي يتضمن تطبيقاً لمبادئ الاعتراف والقياس المرحلي، والذي عالج بشكل أساسي ضريبة الدخل في التقارير المرحلية.

إذ إنّه بموجب المعيار 34 فإن مصروف ضريبة الدخل المرحلية يجب أن يعدُّ مستحقاً من خلال استخدام الوسطي المقدر لمعدل ضريبة الدخل السنوي.

[20] Comment on the exposure draft (EO) interim financial reporting (E57)

إن حساب معدل ضريبة الدخل السنوية الفعالة يتأثر بالأسلوب الرئيسي المتبنى. على سبيل، المثال، في الولايات المتحدة الأمريكية، رأي هيئة المبادىء المحاسبية رقم 28 (APB NO 28) والمتعلق بالتقارير المرحلية تبنت بشكل ظاهري الطريقة الكاملة في إعداد التقارير المالية المرحلية، وقالت: إن معدل ضريبة الدخل السنوي الفعال يجب أن يعكس عناصر كتخفيضات الضريبة المتوقعة عن الاستثمارات، معدلات الضريبة الأجنبية، معدلات الضريبة على المكاسب الرأسمالية. من ناحية ثانية نزع المعيار 34 باتجاه تبني المبدأ القائل باتباع السياسات المحاسبية نفسها المطبقة في التقرير المالي السنوي في التقرير المالي المرحلي. على سبيل المثال، الفقرة 19 من الملحق رقم 2 ميزت بين المنافع الضريبية الممنوحة على أساس سنوي والمنافع الضريبية التي تعود إلى حدث واحد وحيد. الحالة الأولى تظهر في حساب معدل ضريبة الدخل السنوي الفعال، في حين تسجل الثانية مباشرة في عملية حساب مصروف ضريبة الدخل في الفترة المرحلية ذات العلاقة. هذه المعالجة لمنافع الضريبة العائدة لحدث واحد وحيد تعود إلى الأسلوب المختصر في إعداد التقرير المرحلي. أما بموجب الأسلوب الكامل، فإن مثل هذه منافع سوف تدخل ضمن عملية حساب معدل ضريبة الدخل السنوي الفعال، وليس الاعتراف بها مباشرة في عملية حساب مصروف ضريبة الدخل للفترة المرحلية[21].

لذلك يرى الباحث وحتى تحقق التقارير المرحلية الغرض المرجو منها يجب أن تقدم التقارير المرحلية على أساس اعتبار أن الفترة المرحلية هي فترة مكملة للفترة السنوية. لذلك، نرى أن تسمح الإرشادات المحاسبية بتخصيص تكاليف محددة خلال الفترة السنوية استنادا إلى الفترة الزمنية المنقضية، المنافع التي تم الحصول عليها أو النشاطات المترافقة مع تلك الفترات.

وتوجد هذه الإرشادات في الفقرات(42إلى 78) ويبدو أنها تركز على مزايا الأسلوب الكامل للتقرير المرحلي وتبرر استخدامه على الرغم من الدعوة لاتباع الأسلوب المختصر حسب الفقرة 28.

بالنتيجة يرى الباحث أن أسلوبي إعداد التقرير المرحلي سواء الأسلوب المنفصل أو الأسلوب الكامل هما أسلوبان متميزان. ذلك يعني أنه يمكن تبني أي منهما بشكل منفرد دون الآخر عند إعداد التقرير المالي المرحلي. إلا أننا نرى أنّ أيّاً من الأسلوبين بصيغته المجردة لا يمكن أن يقدم نتائج مقبولة، لذلك لا بد من تبني أسلوبٍ يجمع بين الأسلوبين عند إعداد التقرير المالي المرحلي.

[21] Carsbery ,Brayn, proposed international accounting standard, interim financial reporting (E57) November 18,1997

بموجب الأسلوب المشترك لإعداد التقرير المرحلي. يتم تبني أحد الأسلوبين كأسلوب أساس في إعداد التقرير ويتم إدخال تعديلات على الأسلوب الأساسي في إعداد التقرير حيث تكون هناك ضرورة لذلك من أجل تعزيز المنافع التي تقدمها المعلومات المرحلية. على سبيل المثال، عند تبني الأسلوب المنفصل كأساس في إعداد التقرير المرحلي، يتم تبني بعض عناصر النفقات، والإيرادات على أساس سنوي وذلك لأغراض الاعتراف والقياس في الفترات المرحلية، ذلك يعني استخدام التقرير عن مصروف ضريبة الدخل في التقرير المرحلي، يتم الاعتراف بمصروف الضريبة من خلال استخدام معدل ضريبة دخل سنوي معد فعال. كذلك الأمر بالنسبة للعديد من المصروفات التي لا يتم التأكد منها إلا في نهاية العام، مكافآت المديرين، والديون السيئة، والنقص في المخزون السلعي. لذلك، يجب تقدير هذه المصروفات وفق أفضل السبل وتحميل الفترة المرحلية بالمصروف المخصص لها وفق الأساس السنوي.

تحليل الاستبيان: في الجانب العملي من هذا البحث قام الباحث بإعداد استبيان ذي مقياس خماسي لتحديد الوزن النسبي لكل بند من بنوده. وُزِّعت خمسين نسخة من هذا الاستبيان على عدد من أساتذة كلية الاقتصاد – قسم المحاسبة – ومدققي الحسابات في مكاتب التدقيق المعروفة في القطر وعلى عدد من مديري المحافظ الاستثمارية في البنوك التجارية الخاصة والحكومية.

وردت إلى الباحث أربع وأربعون إجابة، قام الباحث بقياس كل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع والتي سبق تحديدها في الجزء السابق من البحث، وأُدخلت هذه المتغيرات إلى الحاسب الآلي في البرنامج الإحصائي SPSS مع أمر بحساب كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الارتباط (r) بين المتغيرات المستقلة والمتمثلة في فرضيات البحث من ناحية والمتغير التابع (القرار الاستثماري) من ناحية أخرى، وقد افترض الباحث لقبول الفرضية أن تتركز وسطي الإجابات على أهمية نسبية لا تقل عن 3 مع مستوى معنوي 95%.

وكانت مخرجات الحاسب الآلي كما تظهر في الجدول 1- 10 – 5- والمتعلق كل منهم باختبار الفرضيات من (1- 5) حسب تسلسلها.

اختبار الفروض:

قام الباحث في هذا الجزء بالمقارنة بين الفروض التي سبق أن حددها وبين النتائج الفعلية للاختبارات الإحصائية التي توضح العلاقة الفعلية بين المتغير التابع وكل من المتغيرات المستقلة

المتمثلة في فرضيات البحث الست وذلك لتحديد مدى صحة هذه الفروض، وتمت هذه الدراسة كما يأتي:

اختبار الفرض الأول:

افترض الباحث أن هناك علاقة طردية بين اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية وبين المعلومات المحاسبية التي توفرها التقارير المالية المرحلية وذلك لما تتمتع به تلك المعلومات من ملاءمة وقابلية للمقارنة. وبالاطلاع على الجدولين رقم 1 و2 نجد:

جدول(1): الاختبار الإحصائي من اتجاه واحد

أرقام الأسئلة	عدد المشاهدات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري التقديري
Q1	43	4.26	.693	.106
Q2	44	4.61	.493	.074
Q3A	44	4.20	.408	.062
Q3B	43	4.58	.587	.089
Q3C	44	2.95	1.056	.159
Q4A	44	3.77	.565	.085
Q4B	44	3.84	.526	.079
Q4C	44	3.98	.731	.110
Q4D	44	3.57	.759	.114
Q4E	44	3.61	.722	.109
Q16A	44	3.52	.762	.115
Q16B	44	4.30	.765	.115

جدول (2): اختبار العينة من اتجاه واحد

أرقام الأسئلة						عدد المشاهدات
حدا الثقة من95%		متوسط الاختلاف	معنوية الاختبارمن اتجاهين	درجات الحرية ن-1	t الإحصائية	
أعلى	أدنى					
1.47	1.04	1.26	.000	42	11.878	Q1
1.76	1.46	1.61	.000	43	21.731	Q2
1.33	1.08	1.20	.000	43	19.582	Q3A
1.76	1.40	1.58	.000	42	17.670	Q3B
.28	-.37	-.05	.777	43	-.286	Q3C
.94	.60	.77	.000	43	9.072	Q4A
1.00	.68	.84	.000	43	10.609	Q4B
1.20	.76	.98	.000	43	8.868	Q4C
.80	.34	.57	.000	43	4.963	Q4D
.83	.39	.61	.000	43	5.636	Q4E
.75	.29	.52	.000	43	4.549	Q16A
1.53	1.06	1.30	.000	43	11.234	Q16B

وجد الباحث أن وسطي جميع الإجابات كانت أكبر من الأهمية النسبية 3 عدا إجابة السؤال C-3 التي كانت 2,95 وهي قريبة جداً من الأهمية النسبية المقبولة من قبل الباحث، وهذا دليل على أن هناك انسجاماً بين رأي المستجوبين من ناحية ورأي الباحث من خلال الفرضية التي اختبرها أي أن للمعلومات التي تقدمها التقارير المرحلية دوراً وأهميةً في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

- كان الانحراف المعياري لجميع أسئلة الفرضية أقل من 1 عدا الانحراف المعياري للسؤال C-3، ومن ثمَّ رأي المستجوبين منسجم مع رأي الباحث فيما يتعلق بالفرضية إذ إنّه كلما كان الانحراف المعياري صغيراً كان ذلك عاملا صحيحا ومنسجما مع الفرضية المختبرة.
- ليس هناك خطأ معياري يذكر بالنسبة لهذه المتوسطات ذلك يعني أن تشتت تلك البيانات عن وسطها الحسابي ضعيف، ومن ثمَّ كانت الأسئلة منسجمة مع فرضيات البحث ورأي المستجوبين.
- بمقارنة قيمة t المحسوبة مع قيمة t الجدولية من أجل مستوى دلالة 5% وعدد درجات حرية (N-1) 40 وجد الباحث أنه ليس هناك فرقٌ جوهريٌ بين الوسط الحسابي للمجتمع الإحصائي والوسط الحسابي للعينة، ذلك يعني أن العينة ممثلة للمجتمع الإحصائي. لذلك قبل الباحث فرضية العدم ويرفض الفرضية البديلة إذ إنّ القيمة حقيقية وتعبر عن الوسط الحسابي، وهذا ما يؤكده Sig (2-tailed) حيث كانت نتيجة اختبار جميع الأسئلة عدا السؤال C-3 صفراً، وكلما كانت هذه أصغر من 5% دلَّ ذلك على معنوية الاختبار.

اختبار الفرضية الثانية:

افترض الباحث أن هناك علاقة طردية بين أداء المنشأة والتنبؤ بمستقبلها من قبل إدارة المنشأة والمعلومات التي تقدمها التقارير المرحلية.

وبالاطلاع على الجدولين رقم 3-4.

جدول(3): الاختبار الإحصائي من اتجاه واحد

	عدد المشاهدات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري التقديري
Q5A	43	3.88	.662	.101
Q5B	44	4.09	.603	.091
Q6A	44	3.80	.668	.101
Q6B	44	3.70	.878	.132
Q6C	44	3.20	.765	.115
Q7A	43	3.49	.827	.126
Q7B	43	3.56	.734	.112
Q8A	44	3.66	.745	.112
Q8B	44	3.82	.786	.118
Q8C	44	3.95	.645	.097
Q17	44	3.75	.719	.108
Q19	44	4.43	.625	.094

جدول (4) اختبار العينة من اتجاه واحد

	قيمة الاختبار =3					
	T الإحصائية	درجات الحرية ن-1	معنوية الاختبار من اتجاهين	متوسط الاختلاف	حدا الثقة من 95%	
					أدنى	أعلى
Q5A	8.751	42	.000	.88	.68	1.09
Q5B	12.000	43	.000	1.09	.91	1.27
Q6A	7.905	43	.000	.80	.59	1.00
Q6B	5.322	43	.000	.70	.44	.97
Q6C	1.774	43	.083	.20	-.3	.44
Q7A	3.871	43	.000	.49	.23	.74
Q7B	4.989	42	.000	.56	.33	.78
Q8A	5.866	42	.000	.66	.43	.89
Q8B	6.907	43	.000	.82	.58	1.06
Q8C	9.811	43	.000	.95	.76	1.15
Q17	6.916	43	.000	.75	.53	.97
Q19	15.197	43	.000	1.43	1.24	1.62

- **وجد الباحث أن جميع الإجابات حيادية إذ إنّ HO:x =M=3 و H,:x=M**

إن وسطي الإجابات عن الأسئلة المتعلقة بالفرضية أكبر من الأهمية النسبية 3 المفترضة من قبل الباحث لقبول الفرضية أو رفضها، لذلك فإن نتيجة الاختبار تدل على قبول الفرضية وعلى انسجام آراء المستجوبين مع رأي الباحث.

- لا يوجد تشتت في رأي المستجوبين لأن الانحرافات المعيارية لجميع أسئلة الفرضية كانت أقل من 1 ومن ثمَّ كلما كان الانحراف المعياري صغيراً كان ذلك دليل ثقة على تجانس وانسجام في الرأي بين فرضية البحث وبين آراء المستجوبين، ذلك يعني أن الاختبار ذا دلالة إحصائية وأن الفرضية محققة.
- من خلال اختيار معامل الارتباط r وذلك بمقارنة قيمة t المحسوبة مع قيمة t الجدولية عند مستوى معنوي 5% وجد الباحث أن جميع الإجابات عن هذه الفرضية مقبولة لأن النتائج في جميع الفرضيات كانت أحسن بشكل جوهري من القيمة المفترضة M=3 وهذا ما يؤكده اختبار مستوى المعنوي (2-Tailed) Sig حيث كانت نتيجة اختبار جميع الأسئلة صفراً فيما عدا اختبار إجابة السؤال (6-C).

اختبار الفرضية الثالثة:

افترض الباحث أن هناك علاقة طردية بين اكتشاف الأخطاء والتلاعب والاختلاس وبين المعلومات التي توفرها التقارير المرحلية. بالنظر إلى الجدولين 5- 6 الآتيين:

جدول (5) :الاختبار الإحصائي من اتجاه واحد

	مفردات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري التقديري
Q5A	43	3.88	.662	.101
Q5B	44	4.09	.603	.091
Q6A	44	3.80	.668	.101
Q6B	44	3.70	.878	.132
Q6C	44	3.20	.765	.115
Q7A	43	3.49	.827	.126
Q7B	43	3.56	.734	.112
Q8A	44	3.66	.745	.112
Q8B	44	3.82	.786	.118
Q8C	44	3.95	.645	.097
Q17	44	3.75	.719	.108
Q19	44	4.43	.625	.094

جدول (6) اختبار العينة من اتجاه واحد

	قيمة اختبار = 3					
	Tالإحصائية	درجات الحريةن-1	معنوية الاختبار من اتجاهين	متوسط الاختلاف	حدا الثقة من 95%	
					أدنى	أعلى
Q9A	.961	43	.342	.11	-.12	.35
Q9B	1.098	43	.278	.14	-.11	.39
Q9C	.797	43	.430	.11	-.17	.40
Q10A	12.649	43	.000	1.16	.97	1.34
Q10B	15.535	43	.083	1.25	1.09	1.41
Q10C	8.134	43	.000	.91	.68	1.13
Q10D	3.961	43	.000	.45	.22	.69
Q10E	1.934	43	.060	.20	-.01	.42
Q11	7.636	43	.000	.75	.55	.95

- كما كانت نتيجة اختبار هذه الفرضية مقبولة إذ إنَّ اختبار جميع الأسئلة عن هذه الفرضية كان أحسن بشكل جوهري من القيمة المفترضة M=3.
- كانت نتيجة اختبار الانحراف المعياري لمجموع أسئلة هذه الفرضية أقل من 1 وهذا مؤشر على عدم وجود تشتت في آراء المستجوبين أي عدم ابتعاد البيانات عن وسط التوزيع الإحصائي.
- كانت نتيجة اختبار معامل الارتباط r لجميع أسئلة الفرضية على الشكل الآتي:

قبول السؤال الأول والثاني والثالث والعاشر E لأن مستوى المعنوية فيه أكبر من 5% رفض إجابات الأسئلة A10,B10,C10,D10,11 لأن مستوى المعنوي فيه أقل من 5% لكن لما كانت المتوسطات لهذه الأسئلة أفضل بشكل جوهري من المتوسط المفترض M=3 لذلك لأمكن قبول هذه الفرضية لأننا دخلنا في منطقة الرفض وعندما بقينا ضمن منطقة القبول قُبِلت الفرضية، أي ان للمعلومات المرحلية أهمية في اكتشاف الخطأ والتلاعب وتصحيح الانحرافات.

اختبار الفرضية الرابعة:افترض الباحث أن هناك علاقة عكسية بين تكلفة المعلومات والفائدة المرجوة منها، فكلما كانت تكلفة المعلومات منخفضة كانت الفائدة أكبر بالنظر إلى الجدولين 7 و 8 الآتيين:

جدول (7) :الاختبار الإحصائي من اتجاه واحد

	مفردات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري التقديري
Q9A	44	3.11	.784	.118
Q9B	44	3.14	.824	.124
Q9C	44	3.11	.945	.143
Q10A	44	4.16	.608	.092
Q10B	44	4.25	.534	.080
Q10C	44	3.91	.741	.112
Q10D	44	3.45	.761	.115
Q10E	44	3.20	.701	.106
Q11	44	3.75	.651	.098

جدول(8): اختبار العينة من اتجاه واحد

	قيمة اختبار =3					
	t الإحصائية	درجات الحرية ن-1	معنوية الاختبار من اتجاهين	متوسط الاختلاف	حدي الثقة من 95%	
					أدنى	أعلى
Q9A	-7.499	43	.000	-.89	-1.12	-.65
Q9B	-6.954	43	.000	-086	-1.11	-.61
Q9C	-6.219	43	.000	-.89	-1.17	-.60
Q10A	1.736	43	.090	.16	-.03	.34
Q10B	3.107	43	.003	.25	.09	.41
Q10C	-.813	43	.420	-.09	-.32	.13
Q10D	-4.754	43	.000	-.55	-.78	-.31
Q10E	-7.522	43	.000	-.80	-1.01	-.58
Q11	-2.545	43	.015	-.25	-.45	-.05

- قبول الفرضية من خلال اختبار سؤال واحد لتلك الفرضية عن قيمة وسطي حسابي M=3 لأن نتيجة الاختبار كانت أكبر بشكل جوهري من 3.
- كان الانحراف المعياري لهذه الفرضية أقل من الواحد وهذا أيضا مؤشر على انسجام آراء المستجوبين مع رأي الباحث من خلال الفرضية.
- كان اختبار مستوى الدلالة قبول تلك الفرضية لأن مستوى الدلالة كان أكبر كثيراً من 5% فقد كان 1 صحيحاً يؤيد هذا ما جاء به الباحث عند الحديث عن التكلفة والمنافع وخاصية الأهمية النسبية للمعلومات.

اختبار الفرضية الخامسة:

افترض الباحث أن هناك علاقة طردية بين الأهمية المادية للمعلومات وبين الإفصاح عنها ضمن التقارير المرحلية، بالنظر إلى الجدولين التاسع والعاشر الآتيين:

جدول (9) :الاختبار الإحصائي من اتجاه واحد

	مفردات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري التقدير
Q13	44	3.82	.620	.094
Q14	44	3.50	.699	.105
Q15A	44	3.20	.462	.070
Q15B	44	3.25	.651	.098

جدول (10) :اختبار العينة من اتجاه واحد

	قيمة اختبار =3					
	Tالإحصائية	درجات الحرية ن -1	معنوية الاختبار من اتجاهين	متوسط الاختلاف	حدا الثقة من 95%	
					أدنى	أعلى
Q13	8.749	43	.000	.82	.63	1.01
Q14	4.746	43	.000	.50	.29	.71
Q15A	2.940	43	.005	.20	.06	.34
Q15B	2.545	43	.015	.25	.05	.45

- يرى الباحث قبول الفرضية لأن اختبار أسئلة الاستبيان عن قيمة وسطي حسابي M=3 كانت أكبر من القيمة المفترضة.

- كان الانحراف المعياري لاختبار أسئلة الفرضية أقل من 1 ومن ثمَّ كان هناك انسجام وعدم تشتت في الإجابات بين رأي الباحث المتمثل بالفرضية وآراء المستجوبين المختبرة.

- من خلال اختبار علاقة الارتباط تبين قبول جميع أسئلة الفرضية لأنها جميعها حول الصفر أو قريبة منه وهي أقل من 5%.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

الهدف الرئيسي لهذا البحث هو تحديد أهم المتغيرات التي تؤثر في القرار الاستثماري ودور المعلومات التي تقدمها التقارير المالية المرحلية في ذلك. لذلك قام الباحث بإجراء دراسة أكاديمية تحليلية للمعيار الدولي 34 المتعلق بالتقارير المرحلية وقام باختبار عشرين متغيراً مستقلاً (أسئلة الاستبيان) وقام بقياس معاملات الارتباط بين هذه المتغيرات والقرار الاستثماري وتوصل الباحث إلى النتائج الآتية:

1- للمعلومات دور مهم في اتخاذ القرار الاستثماري والاقتصادي، إلا أن محدودية المعلومات التي تحتويها التقارير المالية المرحلية المختصرة يجعل الفائدة منها محدودة.

2- إن المعلومات التي تؤثر في اتخاذ القرار ليست المعلومات التي تحتويها التقارير المالية المرحلية فقط. إنما هناك معلومات أخرى تصدر عن الدولة وعن مؤسسات للدراسات المالية قد يكون لها كبير الأثر في اتخاذ القرار حتى وإن كانت تتعارض مع ما تتضمنه التقارير المرحلية من معلومات.

3- إن استخدام الكمبيوتر في إعداد البيانات والقوائم المالية سهل وخفف أعباء إعداد التقارير المالية المرحلية.

4- تؤدي توقعات المستثمرين دورا مهماً في تقييم المعلومات التي تحتويها التقارير المالية المرحلية. فمنهم من يحمل رأياً مسبقاً عن العوائد والمخاطر ومنهم من يعتمد على تحليل صافي الدخل عند الإعلان عنه ومدى انسجامه مع توقعاتهم.

5- توفر التقارير المالية المرحلية المعلومات لمتخذ القرار في الوقت المناسب فهي إما تكون نصف سنوية، أو ربع سنوية، أو شهرية. ومن ثمَّ فهي تكون أكثر ملاءمة من الانتظار إلى نهاية العام والحصول على المعلومات السنوية.

6- تمكن التقارير المرحلية إدارة المنشأة من الحصول على معلومات مهمة في الوقت المناسب عن أداء المنشأة مما يمكنها من تحديد الانحرافات في الأداء وتحديد الجهات المسؤولة عنه واتخاذ القرار لتصحيحه.

7- لم يحدد المعيار أسلوباً مفضلاً لإعداد القوائم المالية. فقد قدم أسلوبين احدهما سمي بالأسلوب المختصر الذي يقدم معلومات مالية في حدها الأدنى والأسلوب الآخر المسمى الأسلوب المكمل الذي يعدُّ أن التقرير المرحلي هو جزء مكمل للتقرير السنوي.

8- على الرغم من أن المعيار الدولي 34 لم يحدد طول الفترة الزمنية التي يجب أن يعدّ عنها التقرير المالي المرحلي إلا أنه يشجع على إعداد التقرير بشكل فصلي من خلال الفقرة (A2).

9- على الرغم من أن المعيار الدولي 34 ترك الحرية في إعداد التقرير المالي المرحلي إلا أن هناك ربطاً بين التقارير المالية السنوية والمرحلية. وحتى تعدُّ التقارير المالية السنوية منسجمة مع المعايير المحاسبية الدولية يجب أن تكون التقارير المالية المرحلية منسجمة أيضا مع المعيار الدولي 34. لذلك فإن الالتزام بالمعيار 34 لم يعد اختيارياً.

10- تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات مقارنة في تقاريرها تسمح بكشف الشذوذات الفصلية بسهولة وتجعل مقدرة الشركة على التلاعب في النتائج المقررة ضعيفة.

التوصيات:

من خلال الدراسة التحليلية والأكاديمية وتحليل الاستبيان توصل الباحث إلى ضرورة أن تأخذ المعايير الدولية بالملاحظات الآتية حتى تحقق المعلومات التي يحتويها التقرير المالي المرحلي الهدف منها بالنسبة لمتخذ القرار وهي:

1-يرى الباحث أنه يجب أن يتم الاهتمام بموضوع الفترة المرحلية التي يجب أن يشملها التقرير المرحلي، وذلك لأن اتخاذ القرارات الاستثمارية يتم بناء على المعلومات التي تقدمها التقارير المرحلية.

2-يرى الباحث أنه حتى تكون تلك المعلومات التي تقدمها التقارير المرحلية أكثر ملاءمة وثقة يجب أن تقدم تلك التقارير كل ثلاثة أشهر على أبعد تقدير؛ لأنها تكون أوثق للمقارنة وأفضل من أجل تصحيح الأخطاء والانحرافات وأكثر ملائمة عند اتخاذ القرار.

3-يرى الباحث أنه من المهم أن يتم تحديد أي من الطريقتين(المكملة – المختصرة) يجب أن تستخدم في إعداد التقارير المرحلية.

4- يقترح الباحث أن يمزج المعيار بين الأسلوبين المختصر والمكمل عند إعداد التقرير المالي المرحلي.عند اتباع الأسلوب المختصر كأساس يتم إدخال تعديلات على الأسلوب الأساسي عندما تكون هناك ضرورة.

5-يرى الباحث أن يشتمل المعيار على جوانب تتعلق بفرض عقوبات على الشركات التي لا تلتزم بتقديم تقارير مرحلية في الزمن الملائم.

6- يرى الباحث ضرورة اتباع السياسات المحاسبية نفسها المطبقة في التقرير المالي السنوي على التقرير المالي المرحلي. لذلك يجب أن تقدم التقارير المرحلية على أساس أن الفترة المرحلية هي فترة مكملة للفترة السنوية.

المراجع

1- Amernic, Joel H. Quality of Earmings as a framing device and Unifying theme in intermediate financial accounting Accounting education vol, 18,no,1,2003

2- Bedford, Norton M., 1998 Extension in accounting disclosure, printice Hall inc, New Jersy.

3- Carsbery ,Brayn, proposed international accounting standard, interim financial reporting (E57) November 18,1997

4- Comment on the IASC Exposure Draft (ED) interim financial reporting (E57).

5- File:D: /ruba/ comment on the IASC ex 5htm.

6- Content of financial statements and related disclosures File: //D/Ruba/ American institute of certified public accountants 9.htm. 31/08/15.

7- HOBBS, James B, 2000, financial accounting , south Western publishing co. Cincinnati ohlo.

8- IASB.Framework.

9- IAS 34, interim financial reporting 8. ht.

10- IAS plus international accounting standards IAS 34, interim financial reporting 8 ht. 22/05/22.

11- Kieso E.Donald,2004, intermediate accounting ,John Wiley and sons inc,New York.

12- Scott, William R. 2000 financial accounting theory, second edition, prentice hall, Newjersy.

13- Statement of standard accounting practice interim financial reporting (Issued September 1999, revised ugust 2001 and December 2001) (Supp.no.20/01).

14- Statement of financial performance for the year ended 30 June 2001.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2005/11/14.